

Distr.
LIMITED

TD/B/49/SC.2/L.1
17 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ف. ليحيه (فرنسا)

المتحدثون:

البرازيل نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

إندونيسيا نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين

بنن نيابة عن أقل البلدان نموا

الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي

الأمين العام للأونكتاد

المنسق الخاص لأفريقيا

مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وُثِرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود، في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5655/1066.

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١ - قال الأمين العام للأونكتاد إن الدخل الحقيقي للفرد في أفريقيا لا يزال يقل بنسبة ١٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٠. والإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تنتشر على نحو شبيه بحرب من حروب التدمير الشامل دون إيلاء انتباه كاف لهذا المرض من قبل بقية العالم. ولا تزال من المشاكل الرئيسية في أفريقيا قلة الموارد المطلوبة للتراكم والنمو، والحركات السلبية لمعدلات التبادل التجاري. ولم تتمكن البلدان الأفريقية من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إليها انخفاضاً حاداً، لا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، بينما ظلت بلدان كثيرة تترشح تحت عبء الديون. ورحب بمبادرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجال التجارة قائلاً إنه رغم ذلك ظلت القارة تواجه أعلى ذرى تعريفية، وتصعيداً للتعريفات، وحواجز غير تعريفية متنوعة. أما التشديد الجديد في المؤسسات المالية الدولية على تخفيف حدة الفقر فلم يشكل ابتعاداً أساسياً عن السياسات السابقة. ولا بد من تأكيد ذلك بإجراء تقييم دقيق لأثر هذه السياسات في النمو، وتوزيع الدخل، والفقر، كما ينبغي لأي سياسة جديدة تطرح أن تعتمد على تحليل للأثر الاجتماعي. وتوجد أيضاً هواجس إزاء مشروعية الحكم الصالح. أما اعتماد قادة أفريقيا السياسيين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فقد كان دليلاً على استعدادهم للاضطلاع بمسؤولية واضحة في مجال بناء المؤسسات والحكم الصالح، ولكن على المجتمع الدولي أن يقدم دعماً ملموساً للقارة على النحو الموعود في مونتييري وفي اجتماع مجموعة الدول الثماني الصناعية الذي عقد في كاناناساكيس. وتوجد حاجة إلى حل دائم لمشكلة عبء الديون وإلى زيادة المعونة، إضافة إلى قيام شركاء أفريقيا التجاريين بتخفيف الحواجز المتبقية التي تعترض سبيل التجارة.

٢ - وقال المنسق الخاص لأفريقيا إن النهج الدولي المتبع إزاء سياسات النمو والتنمية وتخفيف حدة الفقر لا يزال نهجاً يقوم على التحرير والاندماج السريع والوثيق في الاقتصاد العالمي. غير أنه من غير الواضح كيف يمكن لسياسات تشدد على أولوية آليات السوق أن تساعد في تحسين فرص وصول الفقراء إلى الأصول الإنتاجية. فحرية العمل المتروكة لحكومات البلدان النامية في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي هي على ما يبدو حرية مقيدة تقييداً شديداً. ومشروطيات ترتبط بالإقراض متعدد الأطراف وتخفيف عبء الديون. وأما الاجتماع الوزاري السادس لوزراء المالية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فقد دعا إلى وضع أطر للاقتصاد الكلي تكون أكثر مرونة وتتجه نحو النمو وتركز تركيزاً أكبر على زيادة النمو والعمالة بدلاً من التركيز على مواصلة تخفيض معدلات التضخم. وإذا أريد لاستراتيجيات تخفيف حدة الفقر أن تنجح وجب إقامة هذه الاستراتيجيات على أساس تقييم مستقل دقيق لآثار سياسات الاقتصاد الكلي في النمو وتوزيع الدخل والفقر. فهذه السياسات، إذا ما عُدلت بحسب المشاكل

الهيكلية ومتطلبات الاقتصادات الأفريقية، وكذلك توسيع المجال لوضع السياسات الزراعية والتجارية والصناعية، وإيجاد حل مستدام لمشكلة الديون، وتوفير موارد كافية للاستثمار في رأس المال البشري والمادي، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، يمكن أن تشكل العناصر الرئيسية في استراتيجية إنمائية شاملة جديدة مطلوبة لسير أفريقيا في الطريق المؤدي إلى النمو والتنمية.

٣- وتكلم ممثل مصر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إنه رغم الإنجازات العظيمة التي حققتها البشرية فإن أفريقيا لا تزال متخلفة عن الركب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمشاكل التنمية والمشاكل الاجتماعية في القارة الأفريقية، لا سيما في أقل بلدانها نمواً، مسلّم بها على نطاق واسع. وقد عانت بعض البلدان مؤخراً من الجفاف وعانى كثير غيرها من انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. واستمر الفقر المدقع في الازدياد في أفقر بلدان أفريقيا. فنحو ٦٥ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. أما الآثار السلبية لعصر من الحروب الأهلية التي أنزلت الدمار في كثير من البلدان الأفريقية فهي آثار لا تزال تعرقل السياسات الإنمائية الوطنية، وتعاني بلدان كثيرة أيضاً من عبء الديون الذي لا يحتمل، ومن نقص الهياكل الأساسية، وتدني معدلات الالتحاق بالمدارس.

٤- وقد سلّم زعماء أفريقيا باعتمادهم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بأن على الأفارقة أنفسهم أن يقوموا بدور جوهري في تنمية قارتهم. وللمجتمع الدولي أيضاً دور هام في دعم العملية الإنمائية في أفريقيا. وتقع مسؤولية كبيرة على كاهل البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية. وقد قدم الأونكتاد مساعدة هامة إلى أفريقيا، وأظهر الأفارقة مستوى عالياً من الالتزام إزاء الأونكتاد وطلبوا تكراراً زيادة الموارد المطلوبة لتقديم هذه المساعدة. ويوجد دور هام أيضاً لمنظمات أخرى تنتهج نهجاً مختلفاً في مجال السياسة العامة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أما الفكر الاقتصادي الذي يحكم تلك المؤسسات فقد شهد تحولات هائلة في العقدين الأخيرين، وبدأ الجانب الإنمائي يكتسب مكانة متزايدة في استراتيجياتها.

٥- أما التقرير الأخير الذي قدمته أمانة الأونكتاد عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا فيعتبر وثيقة هامة لا لأفريقيا وحدها بل أيضاً لجميع البلدان النامية. ومن شأن بحث القضايا التي أثّرت فيه أن يفيد كثيراً من آراء البلدان التي دخلت مرحلة تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومن المفيد أيضاً الحصول على رأي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ذلك.

٦- وقد تؤدي وثيقة الأونكتاد تلك إلى انطباع يفيد بأنها تشكل تحدياً لاستراتيجية الحد من الفقر الجديدة التي اعتمدها مؤسسات بريتون وودز؛ غير أنه ينبغي النظر إلى الآراء الواردة في تلك الوثيقة في إطار بحث إيجابي يستهدف تعظيم المنافع التي تنجم عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات في مناطق مختلفة، والتقليل إلى الحد الأدنى من أية آثار جانبية. ويوجد تقدير واسع النطاق لدور الأونكتاد باعتباره رائداً في تقديم النهج الإنمائية لمعالجة هواجس

البلدان النامية في مجالات مختلفة. ومن الطبيعي أن تكون الاستنتاجات التي ترد في تقارير الأونكتاد، بما فيها تقريره في هذه السنة عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، موضع اتفاق واختلاف لدى سائر الوفود. غير أنه من المهم أن تواصل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وكذلك المنظمات الدولية المعنية العمل لمواجهة تحدي التنمية الذي لا يهدد البلدان النامية وحدها بل أيضاً كوكب الأرض بأسره.

٧- وتكلم ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن المجموعة الأفريقية فقال إن اعتماد إعلان الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا يعتبر دليلاً على الدعم العالمي لجهود أفريقيا الرامية إلى التعجيل في التنمية والحد من الفقر. وقد أثبت الأونكتاد دائماً أنه شريك موثوق للبلدان الأفريقية وذلك بتقديمه الدعم التقني اللازم وبتعزيزه الجهود الرامية إلى بناء القدرات، وربما أثبت ذلك في شكل أكبر بفتح مجالات جديدة في تصميم البرامج التي تتناول كفاءة التجارة والقدرة التنافسية. وفي سياق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التزم الزعماء الأفارقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على أساس مبادئ الديمقراطية، والحكم الصالح، والتسوية السلمية للمنازعات. أما آلية الاستعراض من خلال النظراء للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا فهي آلية مفيدة أيضاً.

٨- أما سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت التي اتبعت طوال عقدين من الزمن فقد تجاهلت الحاجات الأساسية جداً للشعوب الأفريقية وأدت إلى زيادة الفقر. ولذلك فإن ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تشكل خطوة هامة في اتجاه إقامة شراكات حقيقية فلا بد لها من أن تقوم بدور أساسي في وضع أطر مناسبة ومتكاملة للسياسة العامة، وفي ضمان الملكية القطرية للاستراتيجيات الإنمائية. ويتطلب تصميم وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر موارد هائلة، ويعتمد نجاحها على التنسيق بين السياسات والممارسات والإجراءات على صعيدي المؤسسات الدولية والمائحين الدوليين. وتتطلب أيضاً قاعدة مؤسسية صلبة ويتعين ربطها ربطاً مناسباً بعمليات الميزنة على الصعيد الوطني. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعرب وزراء المالية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن الحاجة إلى مواصلة تبسيط المشروطة في سياسات الإقراض في مؤسسات بریتون وودز. ومن الضروري ضمان التنسيق المناسب بين النهج الوطنية والدولية، ومن المهم أن تعكس السياسات المتفق عليها قيم المجتمع الحديث.

٩- ويعتمد الحد من الفقر على النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تحقيقه بدوره إلا في سياق أطر للاقتصاد الكلي تتسم بالمرونة وتتجه نحو النمو، ولا تُقَرَّبُ في التشديد على سياسات مكافحة التضخم بل تركز تركيزاً أكبر على الإنفاق الاجتماعي لمكافحة الفقر، ولا سيما الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية.

١٠- أما عبء الدين الحالي الذي تروح البلدان الأفريقية تحته فلا يزال سبباً للقلق الشديد لأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أدت إلى نتائج دون النتائج التي تعتبر مرضية. وتعين وضع آليات أكثر إبداعاً تتجاوز مبادرة

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك بغية تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإنجاز من تنفيذ استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل تعزز نمو الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية، ونشوء قاعدة للمشاريع قابلة للبقاء.

١١ - واقتضى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا الاستمرار في إجراء إعادة تقييم للبرامج والسياسات في بيئة عالمية دينامية جداً. وفي هذا الضوء، يعتبر تقرير الأونكتاد عن أفريقيا مساهمة هامة في مناقشة الحد من الفقر، وقيم الدليل على الميزة النسبية للأونكتاد في مجال تحليل السياسات العامة.

١٢ - وتكلم ممثل البرازيل نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فقال إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والمستمرة التي تواجه البلدان الأفريقية، لا سيما البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، هي مشاكل تتطلب تدابير قوية يتخذها المجتمع الدولي. فالحد من الفقر مهم أهمية كبيرة في أفريقيا ويتطلب جهداً مشتركاً من جميع البلدان. ومن المهم مساعدة البلدان الأفريقية على التقليل من تعرض اقتصاداتها للمخاطر، واستيعاب عملية التنمية، وتعزيز الاعتماد على الذات. فبعد عقدين من الإصلاحات في مجال السياسة العامة، لم يحرز إلا تقدم محدود جداً في التخفيف من معاناة شعوب أفريقيا وفي تحسين مؤشراتهم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك رغم ظهور بعض العلامات الإيجابية من المجتمع الدولي وبخاصة من البلدان الصناعية. ومما بعث على التفاؤل قيام المؤسسات المالية الدولية بتنقيح نهجها السابق إزاء التثبيت والتكيف الهيكلي. وبما أنه لا يمكن فصل مسألة الفقر عن عملية العولمة فإنه لا يمكن توقع نشوء حل من جهود تقتصر على الجهود الفردية للبلد. فمرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو وورقات استراتيجية الحد من الفقر باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وباعتبارهما شرطاً مسبقاً لائتمانات دعم الحد من الفقر ينطويان على احتمال إيجاد بعض الظروف المؤاتية للنمو المستمر ولكنهما بحاجة إلى تعزيز. ومن الضروري أيضاً ضمان الملكية القطرية للبرامج والتسليم بما يتطلع إليه الفقراء في السياسة العامة.

١٣ - شكلت المبادرات التجارية الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خطوات هامة إلى الأمام، ولكن لا يزال يوجد مجال أمام البلدان الصناعية لإظهار التزامها بمساعدة الشعوب الأفريقية، لا سيما في سياق اجتماع الدوحة الوزاري وذلك بإلغاء الحمائية في مجالي الزراعة والمنسوجات، وإيجاد حل مناسب لقضايا التنفيذ، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمعاملة الخاصة والتمييزية.

١٤ - ومن الضروري بذل جهود متضافرة من قبل جميع الجهات المعنية على المستويين الجزئي والكلبي بطريقة تقوم على التكامل والتآزر لتعزيز التكيف الهيكلي في سياق العولمة. وكي تنجح الجهود التي تبذلهافرادى البلدان لبلوغ أهدافها الإنمائية يتعين وجود بيئة مالية واقتصادية دولية مستقرة ومؤاتية للتنمية. فالمشورة في مجال السياسة العامة التي ينادي بها "توافق الآراء في واشنطن"، بما في ذلك أيضاً مفهوم الحكم الصالح هي مشورة يتعين أن يُرافقها بيئة دولية تضمن الاستقرار المالي، وتنامي تدفقات رأس المال التي يمكن التنبؤ بها، وفرص وصول أهم

منتجات البلدان الأفريقية في مجال التصدير إلى الأسواق، وتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية وفقاً لأهداف متفق عليها دولياً، وتعزيز التعاون الدولي.

١٥ - ويواجه المجتمع الدولي تحدياً هائلاً إذ يعيش ١,٢ بليون إنسان على أقل من دولار واحد في اليوم. وكانت نتائج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نتائج مخيبة للآمال، ولزم اتباع نهج جديد وجريء بغية إزالة عبء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة في العالم، بما في ذلك إجراء تقييم جديد مستقل للقدرة على تحمل الديون ووقف خدمة الديون.

١٦ - ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تؤيد الاستنتاج الذي توصل إليه تقرير الأمانة عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. فبضعة بلدان من بلدان المجموعة تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية مماثلة لتلك التي تواجهها البلدان الأفريقية مثل ضغط الديون الخارجية، وتدني أسعار السلع الأساسية الزراعية، وتدني الوفورات المحلية، وقلة تدفقات الاستثمار. والسبيل الأكثر فعالية إلى حل المشاكل التي تواجه البلدان النامية قد يكون في مجال التجارة. وينبغي للبلدان الصناعية أن تنظر بجدية إلى ضرورة إلغاء الحمائية، وإضفاء معنى على ما تؤمن به في مجال التجارة الحرة، والمساعدة على إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالتزاهة والتوازن.

١٧ - وتكلم ممثل إندونيسيا نيابةً عن المجموعة الآسيوية والصين فقال إن الأمانة قدمت وثائق ممتازة يسرت المداولات. فقد أظهرت أن البلدان الأفريقية لا تزال تواجه مشكلة الفقر الحادة كما تواجه في الوقت نفسه تحدياً معقداً يتمثل في العولمة وتحرير التجارة والمالية.

١٨ - وقال إن النمو البطيء وغير المنتظم هو سمة رئيسية من سمات الاقتصادات الأفريقية. ويوجد أيضاً تراجع في توزيع الدخل، كما يساهم النمو البطيء والتدهور في توزيع الدخل في زيادة الفقر في أفريقيا. فسياسات التكيف الهيكلي قد تؤثر مؤقتاً تأثيراً سلبياً على الفقراء، هذا الأثر الذي قد يصبح أكثر ديمومة في حال عدم وجود شبكات ضمان مناسبة. ومن الضروري إجراء تحليل للأثر الاجتماعي لتدابير الاقتصاد الكلي وتدابير الإصلاح الهيكلي، كما ينبغي عند الاقتضاء تعديل السياسات وفقاً لذلك. ومن المهم أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية وجود مرونة ومجال كافٍ لصنع السياسة. أما المشاركة في نهج ورقات استراتيجية الحد من الفقر وملكية هذا النهج فينبغي توجيهاً في اتجاه المزيد من الاستقلال للبلدان الأفريقية في وضع سياساتها الإنمائية على نحو يتفق وحاجاتها. وفيما يتطلب تخفيف حدة الفقر وجود سياسات اجتماعية مناسبة فإن من الضروري أيضاً وجود نمو سريع وواسع النطاق. فحل مشكلة الفقر لا يمكن أن يكمن فقط أو حتى بصورة رئيسية في سياسات إعادة التوزيع، والسبب في ذلك لا يقتصر على الصعوبات السياسية والاجتماعية المعروفة التي تنطوي عليها إعادة التوزيع دون نمو، بل يشمل أيضاً استحالة إحداث أثر كبير في الفقر من خلال إعادة التوزيع في حالة التديني الشديد في مستوى الدخل. أما وضع استراتيجية تجمع بين النمو وإعادة التوزيع فهو مسؤولية البلدان الأفريقية

نفسها؛ أما طرح سياسات من الخارج وفرض مشروطيات فليسا هما الحل. وقد شهدت القارة الأفريقية التطبيقات الأشد والأكثر تكراراً لبرامج التكيف الهيكلي طوال العقدین الماضیین دون إحراز تقدم كبير سواء في التخفيف من حدة الفقر أو في التنمية. فنجاح استراتيجيات الحد من الفقر يقتضي قيامها على تقييم مستقل دقيق وصريح للآثار التي تحدثها سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي في النمو والتوزيع والفقر.

١٩- ويعتبر الدعم المقدم من المجتمع الدولي أيضاً عاملاً حاسماً كما هي التزامات القادة الأفارقة ببذل قصارى جهدهم للسعي إلى التنمية على نحو ما جاء في "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا". فهذه الشراكة وفرت إطاراً سليماً للمجتمع الدولي كي يساعد من خلاله البلدان الأفريقية لأنها تضمنت مبادرة متكاملة للتنمية المستدامة وضمنت تحسين ملكية البلدان الأفريقية للإصلاحات. وينبغي تعزيز التعاون الإنمائي الدولي ودفعه في اتجاه الجهود الرامية إلى حل المشاكل الخطيرة المتصلة بالحمائية، وانخفاض المعونة، وعبء الديون. ويشكل وجود بيئة دولية تجارية ومالية تمكينية عاملاً حاسماً في نجاح الشراكة الجديدة. وبغية تحسين احتمالات بلوغ أهداف الحد من الفقر في أفريقيا على النحو الذي أكدته قمة الألفية من جديد فإنه من الضروري أن تنهض السلطات الوطنية والمجتمع الدولي بما عليها من مسؤوليات. ولا يمكن للمزيد من الجهود في مجال السياسة المحلية والحكم الصالح أن يعوض عن قلة التمويل الخارجي وازدياد الحمائية في أجزاء أخرى من العالم.

٢٠- وتكلم ممثل بنين نيابة عن أقل البلدان نمواً فقال إنه اعتباراً من الثمانينات شرعت بلدان أفريقية كثيرة في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي بالتعاون مع مؤسسات بریتون وودز بهدف تحرير الاقتصاد، والتحكم في الإنفاق العام، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير الحوافز للاستثمار. وقد اختلفت التجربة في ذلك بين بلد وآخر، ولكن ظهرت أوجه تشابه أيضاً. فلم يتم التغلب على الضعفات الهيكلية والقيود الاقتصادية في البلدان الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، ظل الفقر شاغلاً رئيسياً ورافق النمو الضعيف وغير المنتظم في معظم البلدان تدهور في توزيع الدخل. ويعيش في أفريقيا نحو ٢٩١ مليون نسمة دون مستوى الفقر وهو العيش على دولار واحد في اليوم. وهذا الرقم يمثل نحو ٤٦ في المائة من سكان العالم الذين يواجهون حالة الفقر المدقع. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومات لتحسين هذه الحالة ظلت الظروف الاجتماعية متقلبة. وتوجد حاجة إلى موارد هامة لتحسين الحالة في مجالات كثيرة مثل الرعاية الصحية والتعليم وإمدادات الغذاء المستمرة ووسائل الاتصال. أما مرفق التكيف الهيكلي، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز، والإطار الجديد المسمى ورقات استراتيجية الحد من الفقر فقد شكلوا خيارات لمكافحة الفقر الذي ظل يشكل التحدي الرئيسي. فقد تعين وضع نظم ضمان على المستوى الوطني ترافق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وسريع. وينبغي أيضاً التسليم بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية تتأثر تأثراً شديداً بعوامل خارجية. فالحوافز التي تعترض الوصول الأفريقي إلى الأسواق العالمية؛ وتدني أسعار السلع الأساسية؛ وقلة تدفقات رأس المال الوافد، لا سيما في شكل استثمار أجنبي مباشر؛ وتقلص المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وعبء الدين العام تعتبر كلها قيوداً على التنمية في أفريقيا. ويوجد ٣٤ بلداً

أفريقيا من بين أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا دعماً أكثر فعالية في جهودها الإنمائية.

٢١- وقد دعت مجموعة أقل البلدان نمواً شركاءها الثنائيين والمتعددي الأطراف في التجارة والتنمية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزاماتهم القائمة بموجب "توافق الآراء في مونتيري" وبموجب برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، وخطة عمل قمة البلدان الصناعية الثماني التي اعتمدت في كناناسكيس في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لصالح أفريقيا، كما دعتهم إلى تنفيذ الشراكة الجديدة.

٢٢- وتكلم ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان طالبة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) فقال إن تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا يشكّل أولوية عالية لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. فالدور القيادي الذي قام به الزعماء الأفارقة في إنشاء الاتحاد الأفريقي وفي الاتفاق على الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا شكّل خطوة رئيسية في اتجاه بلوغ التنمية المستدامة في البلدان الأفريقية والحد من الفقر فيها. وقد ربطت الشراكة الجديدة بين الحاجة إلى إيجاد الظروف المواتية للتنمية وبين إمكانيات الحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية، وتوسيع التجارة. ومن الأولويات التي حددت في خطة عمل الشراكة الجديدة تعزيز الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، وتحسين إطار الاقتصاد الكلي، وتعميق التكامل، وتحسين التجارة الإقليمية بإزالة الحواجز التي تعترض التجارة البينية. أما التكامل الإقليمي والتجارة الإقليمية فهما أيضاً من أولويات السياسة الإنمائية في الاتحاد الأوروبي، ويقعان في صلب اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي ملتزم بضمان مساهمة اتفاقات الشراكة الاقتصادية في بلوغ الأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي.

٢٣- وتشكل زيادة تدفقات التجارة شرطاً مسبقاً لتعزيز النمو السريع، ومثلها الحكم الصالح وإصلاح السياسات المحلية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بدور داعم. ورغم لزوم مشروطة الدعم المالي يتعين النظر بدقة في تلك المشروطة، ويلزم التركيز تركيزاً أكبر على اتباع جميع الجهات الفاعلة نهجاً أكثر تماسكاً، ومن هذه الجهات المؤسسات المالية والمنظمات التي تشجع التجارة الدولية.

٢٤- وتوجد أيضاً حاجة إلى زيادة المستوى الإجمالي لتمويل التعاون الإنمائي الدولي. وفي سياق المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، أكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه ببلوغ النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧٪ للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكخطوة هامة أولى قرر الاتحاد زيادة مساعدته الإنمائية الرسمية في السنوات الأربع القادمة زيادة يبلغ متوسطها لحمل الاتحاد الأوروبي ٠,٣٩ في المائة. ورغم أن من شأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تقلل ديون ٢٢ بلداً من البلدان الأفريقية التي تنتهج سياسات اقتصادية سليمة وتقيم حكماً صالحاً فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد للنظر في تخفيف المزيد من أعباء الديون في البلدان التي تتأثر بظروف استثنائية.